

بمباشرة اسبابه بتكثر الاضوان وتحصيل المايك  
حتى صار من تنفذه شفاعة الشافعين واما  
قوله عليه السلام اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا  
من ثلث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والحكام  
فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلا لانه ليس فيه  
الاجل مال من الاجر لغيره والله تعالى هو  
الموصل اليه والقادر عليه ولا يختص ذلك بعمل  
دون عمل **قوله** ولقد افصح الزاهدي اي في هذا  
الموضع من المجتبى كما في الملح **قوله** تقبل النيابة  
لان المقصود من الكاليف المابتد والمشفقة  
وهي في البدنية باعتبار النفس والجوارح بالافعال  
المخصوصة وبفعل ما يبيد لا يتحقق المشقة على  
نفسه فلم تجز النيابة مطلقا الا عند العجز ولا العجز  
وفي المالية تفتيق المال المحبوب للنفس باصياله  
الى الفقير وهو موجود بفعل النائب وكان مقتضى  
القياس ان لا تجزى النيابة في العجز لتضمنه  
المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى  
فيها بالنائب لكنه تعالى رض في اسقاطه  
بمحل المشقة الاخرى اعني الخراج المال عند العجز  
المسمى الى الموت رحمة وفضلا بان تدفع نفقة  
العجز الى من يحج عنه بخلاف حال القدرة ثم يميز  
ولان من كلفه فيها ليس الا العجز اشارة راحة نفس  
على امر ربه وهو بهذا يستحق الثواب  
لا التخصيف في طريق الاسقاط **قوله** ولو  
عند

عند دفع الوكيل افاذ انه لا تقع النية بعد دفع  
الوكيل ودفع عليه قوله في كتاب الزكوة ولو قال  
عند الدفع للوكيل هذا تطوع او عن كفاي في  
قواه عن الزكوة قبل دفع الوكيل مع اتفق وقال  
في البرسوقوى الموكيل عند الدفع الى الوكيل او وقت  
دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما انتهى مقتضى  
عبارة عدم صحة النية قبل الدفع الى الوكيل  
ايضا مع انه تقدم في كتاب الزكاة مع مقارنة  
النية لعزل ما وجب وعبارة الشارع لا تنافي  
ذلك ولعلها تقدم في كتاب الزكاة من صحة  
مقارنة النية للعزل مقصد بما اذا دفع بنفسه  
الى الفقير فيخرج **قوله** والمركة منها اوان  
المال مقدر في العجز اعتبارا قويا بحيث لا يتأخر ولا  
يقتصر الا به غالما فكان كالجذب والافاضة الح  
الوقوف والطواف كما تقدم **قوله** كح الفرض  
الطرفة فتمثل المحجة المدورة كما في البحر وقيد به نظرا  
لشروط دوام العجز الى الموت لان العجز النقل يقبل النيابة  
من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه كما سيأتي **قوله**  
اي يمكن كحطاة والا نكل عجز يمكن زواله عقلا  
لعموم قدرة الواجب تعالى **قوله** استمر ذلك المعذر  
به ام لا قال في موارع الدراية اذا الحج الاعرج غيره  
عجز زال العمى لا يبطل الاجماع **قوله** ولو اخرج  
وهو صحيح ثم عجز يصحى لو امر رجلا بالبيع وهو صحيح  
ثم عجز بعد الفراغ من الحج حتى لو امره بالبيع وهو صحيح  
فجز قبل فراغ النائب واستمر اجزاه قال في البحر